

# الجامعة اللبنانية

## الإدارة المركزية

حضرة رئيس المصلحة الإدارية المشتركة المحترمة

بيروت في ٢٤/١/٢٠٢٢

الموضوع: جواز تعليق عقد التدريس بالتفرغ لمدة سنة

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه،

استناداً الى المادة ٧ من القانون رقم ٦٧/٧٥ تاريخ ١٢/٢٦/١٩٦٧، المتعلق بتنظيم الجامعة اللبنانية يعتبر افراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية من موظفي الدولة ويخضعون لجميع القوانين والانظمة المتعلقة بسائر الموظفين الا في الاحكام الخاصة المنصوص عليها في القانون المذكور وفي الانظمة المتعلقة بالجامعة". ما يطرح السؤال حول خضوع المتعاقد بالتفرغ لنظام الوظيفة العامة؟

لقد أثار مجلس شورى الدولة هذه الإشكالية في قراره رقم ٩٨-٩٧/٨٥٤ تاريخ ٩٨-٩٧/٨٥٤ تاريخ ١٤/٩/١٩٩٨ جان نجيب العقيقي/ الدولة - وزارة الداخلية وبلدية كفرزيبان، معللاً أن: "المادة ٦ المعدلة من القانون رقم ٧٠/٦ تاريخ ٢٣/٢/١٩٧٠ المتعلق بتنظيم عمل الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية، تنص على ما يلي:.... يخضع هؤلاء المتعاقدون لجميع واجبات افراد الهيئة التعليمية المنتمين إلى الملاك الدائم ويستفيدون من أحكام المادة ١١ من هذا القانون، كما تؤمن لهم الجامعة جميع المنح والمساعدات والخدمات التي تؤمنها تعاونية موظفي الدولة لأفراد الهيئة التعليمية الداخلين في الملاك... وأن المادة ٤ من القانون رقم ٧٠/٦ أكدت على ما يلي: "المادة ٤: - كل عمل مأجور يقوم به أحد أفراد الهيئة التعليمية المتفرغين غير مصرح به يعرض صاحبه للعقوبات المنصوص عنها في الأنظمة النافذة، وفي حالة التكرار يتعرض للصف من الخدمة". وأن ما ورد في المادة الرابعة من القانون رقم ٧٠/٦ لجهة التفرغ الكامل، لا يختلف في مضمونه عن ما ورد في المادة الاولى من ذات القانون لجهة التفرغ بدوام الكامل وبدون الحق بأي عمل مأجور آخر، بالنسبة لأفراد الهيئة الداخلين في الملاك. وهذا المنع لم يفرض على المتعاقدين بالساعة. وفضلاً عما تقدم، فإن القانون رقم ٣٢١ تاريخ ٢٤/٣/١٩٩٤ الذي أنشأ صندوق تعاضد أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية، نص في مادته الأولى على أنه منشأ لأجل أفراد الهيئة التعليمية الداخلين في الملاك والمتعاقدين المتفرغين والمتقاعدين، في حين لم يشمل هذا القانون المتعاقدين بالساعة. كما أن المرسوم رقم ٨٢٢٩ تاريخ ٢/٤/١٩٩٦ المتعلق بالنظام الأساسي لهذا الصندوق نص في مادته الأولى على الانتساب الالزامي للمتعاقدين المتفرغين للصندوق، بحيث يستفاد من الأحكام القانونية المار ذكرها، والتي ترعى أوضاع المتعاقد المتفرغ في الجامعة اللبنانية، ان هذا الأخير من أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية وأنه متفرغ بدوام كامل للعمل لديها ولا يحق له القيام بأي عمل مأجور آخر.

"وانه - باستثناء امكانية الحق بمعاش تقاعدي لحين الدخول في الملاك - فإنه يستفيد من ذات الرواتب والملحقات والتعويضات والتقديمات التي يستفيد منها أفراد الهيئة التعليمية الداخلين في الملاك، وان تعاقدته قابل للتجديد بصورة مستمرة مع إمكانية دائمة في إدخاله الملاك. وبما أن المتعاقد المتفرغ يخضع بحكم النصوص المذكورة أعلاه، لذات الواجبات التي يخضع لها أفراد الهيئة التعليمية الداخلية في الملاك... فإن وضعية التعاقد بالتفرغ في الجامعة اللبنانية تعتبر وضعية وظيفية عامة....

وحيث أن نظام الموظفين أوجد حالة انقطاع الموظف عن مهام وظيفته لمدة سنة قابلة للتجديد لحد أقصى ثلاث سنوات، وفق نظام الاستيداع، فإن بالإمكان الاستئناس بهذا النظام والسماح للمتعاقد للتدريس بالتفرغ الانقطاع عن الوظيفة التعليمية لمدة عام.

واقترح اعتماد الآلية الآتية: اتخاذ القرار بتجديد العقد مع المستدعي لضمان استمرارية التعاقد بالتفرغ، على أن يتضمّن قرار التجديد بياناً أنه وبناءً على طلب المستدعي فإن العقد مجدد مع تعليق العمل بالحقوق والواجبات الواردة فيه لمدة سنة أكاديمية كاملة لا يستفيد فيها المتعاقد من الحقوق بما فيها الراتب والتدرج وسائر الحقوق الأخرى باستثناء الاستفادة من تقديمات صندوق تعاضد أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية.

وتفضلوا بقبول الاحترام